العدد (1766) السنة السابعة - السبت (10) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الـسـيـاسـي والمـواطـن الـعـراقـي

أعتقد أنه من المناسب قول بعض الكلمات التي كان ولا يزال لها أثر كبير في تحديد المرحلة السياسية القادمة نظرا للتعقيدات التي مر بها تاريخ العراق منذ أقدم العصور وحتى الان ومن أجل قراءة سياسية واقعية للعراق نجد أنفسنا أمام تحديات عصيبة مابين كهنة سومر أصحاب الحضارة العريقة وكهنة الإرهاب المقيت.
ومع الإقرار بأن إصرار الشعب على المشاركة في الانتخابات النيابية وتفوق رأي الفئة الغالبة على الفئة القليلة وتداخل مفاهيم متعددة للإفراد في صنع هذا التناغم المشترك للفكرة المتماسكة وقطع الطريق على المعوق الإرهابي الذي يعترض سبيل الحياة السياسية ، الاجتماعية ،الثقافية.

نجاة الكواز

وما يلفت النظر أيضا أنه على الرغم من انتهاء عملية الانتخابات لازال هناك مساحة من الفراغ الأمني مما يتيح الفرصة للتعبير عما يجول في أذهان الارهابين من خيالات تعيش معهم في (كوكب الإرهاب) الخاص بهم.
واعتقاد الكثيرين من الناس بأن المعاناة قد انتهت باختيار كل مواطن ما يرغب به من مرشحي القوائم ،ويجب علينا أن لا ننكر أن عملية الانتخابات كانت أولى الخطوات في عملية تحول العراق من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.
وعلى الرغم من وجود عمليتين انتخابيتين سبقت هذه الانتخابات إلا أن هذه المرة كانت حالة نادرة في حياة الشعب العراقي بسبب إصرار الغالبية العظمى من أبناء الشعب على الذهاب إلى صناديق الاقتراع من اجل ممارسة حقهم التاريخي في رسم الخطوات الأولى لخارطة الديمقراطية أسوة بباقي شعوب العالم ولكي يلحقوا بركب تقدم الأفكار الحقيقية و لبث روح العصر الايجابي في المواطن تلك الروح التي تحرك الشباب للتقدم وتخلد الإباء والأمهات.
انطلاقا من هذه الرؤية إلى طبيعة العلاقة التاريخية بين السياسي والمواطن العراقي ، فنحن بحاجة لسياسيين مبدعين لخلق معايير اجتماعية تتوافق مع المجتمع العراقي سياسيون يؤمنون بمبدأ الشراكة في صنع مستقبل البلاد بعيدا عن الطائفية والقبلية والقومية هذا التنسيق مطلوب بشكل جدي وحقيقي ولابد من الإصلاح الجذري لجميع مسارات الماضي والابتعاد عن إهمال المسؤولين الحكوميين لمرافق الحياة الحقيقية ،وما نلمسه ألان من تأثير الإهمال السلبي الأمر الذي انعكس على أحلام المواطن وبالأخص المثقف العراقي الذي أصر بقوة على المشاركة في الانتخابات لأن التجربة السياسية في العراق اليوم أصبحت تثير الكثير من التساؤلات والمخاوف ،
ومن غير المنطقي أن يقع اللوم وحده على السياسي ،فهناك المثقف والمتعلم والمرأة والطالب لذلك يجب على الجميع تنمية القدرة الإدراكية للديمقراطية ومادامت العملية السياسية في طور النشأة فهي تحتاج إلى زمن لكي تأخذ مداها التجريبي لتخطيط المشروع المستقبلي نحو الوطنية والنهضة والمفاهيم السليمة.
مع كل هذه التساؤلات يجب أن نحدد المفاتيح الأساسية لحل الكثير من الإشكاليات والقناعات الجماهيرية من أهمها التخلص من الإرث الثقيل للماضي لمسح ذاكرة الأجيال من الركام الهائل للنظام السابق التي أوقفت حركة الزمن عند نقطة الجمود والسقوط العمودي للأهداف نحو الانشطار الإبداعي في جميع المجالات لخدمة المواطن واعتباره أغلى النفائس الموجودة في الساحة العراقية ولهذا نحتاج إلى أساليب كثيرة بصورة متداخلة يكمل أحدها الأخر وتوظيفها لأحداث تأثيرات يشهدها المجتمع من خلال توفير مستوى معاشي مستقر للكثير من الأسر العراقية التي تعيش تحت خط الفقر وعلينا أدراك بأن الإرهاب يدخل من هذا الباب نتيجة الاحتياج المادي والحرمان ،أذا استطعنا قراءة مابين سطور الأسر سوف نصل إلى حل التشابك والوصول إلى حل عقدة الإرهاب والإدراك بأن المادة في أول مسبباتها .
علينا استخدام أساليب العلاقات العامة في (وزارة حقوق الإنسان وزارة منظمات المجتمع المدني،وزارة الثقافة،وزارة المرأة ،وزارة الدولة الحوار الوطني العراقي) لرسم خطة تثقيفية للعوائل الفقيرة لخلق قاعدة جماهيرية مثقفة لها القدرة الإدراكية على التمييز بين الخطأ والصواب عن طريق ملء الفراغ المادي بحملات ودورات لتعليم الخياطة وفن صناعة الزهور وورش العمل الحقيقية لتوفير فرصة عمل لكل مواطن محتاج عن طريق تعليمهم هذه المهن وشراء نتاجاتهم من قبل الدولة وعرضها في سوق خاص تقوم الدولة بتأسيسه والإشراف عليه لتوزيع وطرح تلك العائدات إلى السوق المحلية لغرض إنعاش غياب الصناعة المحلية ،لأنه غالبا ما تكون مثل هذه الدورات قليلة وضئيلة في إعدادها ولا تفي بإعداد العوائل المحتاجة خاصة بعد وجود تلك الإعداد الكثيرة من الأرامل والأيتام نتجه لإعمال الإرهاب والقتل الطائفي.
مراجعة الأهداف والخطط الموضوعة لاستغلال طاقات الشباب في بناء وطنهم من خلال أيجاد فرص عمل لغالبية الخريجين وخاصة الجدد منهم وعلينا عدم الخوض في تفاصيل أن هؤلاء الخريجين هم من الدراسة الصباحية ولهم الحق في التعين وهؤلاء خريجي الدراسة المسائية وليس لهم الحق في التعيين ألا بنسبة (١٠٪) لا يجوز التفريق بين المواطنين الكل هم أبناؤنا
ودراستهم كانت بموافقة الدولة ، من أين جاءت هذه القوانين المستهلكة هنا دائما توجد نقطة محورية تكمن في القوانين التي فيها مدلولات الخير للمواطنين تطبق ببطء أو لا تطبق أما القوانين التي تغبن حق المواطن وتغيبه فيتم تطبيقها أسرع من البرق بوجود أيدي خفية لا تعرف سوى طباعة القوانين ، فمثلا هناك قانون يشمل الأرامل بحق الزوجية ويحرمهم من استحقاقات الأولاد وهنا يكمن سؤال اليس هؤلاء هم أولاد المرأة العراقية والرجل الذي دفع حياته ثمناً للإرهاب لأنهم في الغالب أولاد الشهداء وأيضا توجد مشكلة المطلقات فهنا يتم شمول المطلقة بمخصصات الأولاد وتحرم من مخصصات الزوجية في هذه النقطة يتبادر إلى الذهن تساؤل الم تكن هذه المرأة متزوجة أو انه سيكتب في هوية الأحوال مرة أخرى بأنها باكر ،أليس الأرامل والمطلقات هم أحوج الناس للمساعدة المادية في ظل غياب زوج كان يقوم بحمايتهم من إرهاب المجتمع الم يغب العائل لهذه الأسر فكيف يمكن لقانون أن يعطي المرأة المتزوجة حقوق الزوجية والأطفال في ظل وجود رجل يحميهم ونحرم ممن هم أحوج من الآخرين بحجة وجود راتب تقاعدي لأزوجهن وهنا نجد جوابا يفرض نفسه بأن المتقاعد غير مشمول بالزوجية والأطفال والكثير من الموظفات المتزوجات أحيل أزواجهن على التقاعد.
وهناك أيضا العنف الذي ظهر بعد السقوط وحالات القتل الطائفي على الهوية هذه الأمور كانت بمثابة الشوكة التي غرزت في قلب المواطنين من مختلف الطوائف ،علينا أن نعمل على هذه الناحية أيضا من خلال استغلال القوائم التي تضم جميع أطياف الشعب والإيمان بمبدأ التسامح والحوار السلمي والشعور الوطني .
هذه الاستطرادات الحقيقية التي تم الحديث عنها أنفا هي قطرة من بحر الأمور الواجب على الساسة الجدد معالجتها والتنبه اليها لأنها تدخل في تشابك حماية المجتمع من واقع الإرث التراكمي وعليهم أن يتذكروا مقولة الملك كسرى عندما أنهزم في الحرب (لن يرحمني التاريخ).
التاريخ يقوم بتسجيل هذه الحقب الزمنية ويذكر مأثر الرجال ويخلدها و يذكر مساوئ الرجال وينتقدها فأين انتم أيها الساسة الجدد من التاريخ ؟

للـيـسـار در

الـبـرادعـي.. والحـوار مـع الأحـزاب

حسين عبدالرازق

منذ عودة د. محمد البرادعي إلي مصر بعد أن أكمل مديته كمدير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعلانه عن سبعة مطالب للإصلاح الدستوري والسياسي انحاز فيها لمطالب أحزاب الائتلاف الديمقراطي والقوي السياسية وفقهاء الدستور والقانون، وتكوينه للجمعية الوطنية للتغيير والتي ضمت عددا من النشطاء السياسيين غير الحزبيين (في الغالب)، والحملة التي شنها نشطاء الإنترنت والفيس بوك و٦ أبريل وكفاية لتزكية ترشيحه لرئاسة الجمهورية، والأحاديث التي أدلى بها والمقابلات التليفزيونية التي أجريت معه.. منذ ذلك الحين وهناك جدل حول آرائه وأفكاره ومواقفه ودوره المحتمل، وهو أمر طبيعي ومتوقع فكثير مما قاله يمكن أن يحظى بقبول عام من القوى والأحزاب الديمقراطية وكثيرا ايضا مما قاله محل اختلاف ونقد ، خاصة رفضه وتعاليه علي الاحزاب السياسية، التي حملت ولاتزال لواء النضال من أجل التغيير الديمقراطي وإنهاء الدولة الاستبدادية وصياغة دستور جديد ديمقراطي وتوفير ضمانات تشريعية وسياسية لحرية ونزاهة الانتخابات، تفتح الباب أمام التداول السلمي للسلطة، ودفعت في سبيل ذلك أثمانا باهظة من حرية قادتها وأعضائها واستقرارهم في وظائفهم ومن لقمة عيشهم، إضافة للحصار المفروض عليها.
ولكن غير الطبيعي هو حملات الهجوم غير الموضوعي علي شخص د. البرادعي ومواقفه، واللجوء إلي التشهير به وتوجيه اتهامات باطلة له، والتدني إلي محاولة تحقيره بين مواطنيه.
كانت البداية من صحف قومية، ولكن رد الفعل السلبي دفعها للانسحاب من الحملة.
وتقدمت مجموعة من الأحزاب (الصغيرة) التي يطلق عليها اسم (أحزاب معارضة) رغم أنها من الناحية العملية تبدو (رديف) للحزب الوطني الديمقراطي، تقوم بالنيابة عنه بما لا يرغب في القيام به مباشرة.. فشنت هذه الأحزاب وهي: (الأمة – الشعب – الجمهوري الحر – المحافظين – السلام – الاتحاد الديمقراطي – الغد (موسى) – الأحرار) حملة ضد البرادعي واتهمته (بدس السم في العسل) ومحاولة خلخلة النظام الدستوري المصري وتفصيله على مقاس النظام الأمريكي، والتورط مع أمريكا في الحرب علي العراق عام ٢٠٠٣، ونظمت هذه الأحزاب ما سمته محاكمة شعبية للدكتور البرادعي وعقابه وفقا للمادة ٨٧ من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة المؤبدة لمحاولته قلب أو تغيير دستور الدولة أو النظام الحكومي، وكذلك المادة ٩٨ فقرة (٢) التي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة!!.
ومنذ أيام أصدر الاتحاد المحلي لعمال محافظة حلوان بيانا تناول عددا من القضايا التي تمس حقوق ومصالح العمال، ومنها تصريح د. البرادعي الذي اعترض فيه علي وجود نسبة ٥٠٪ علي الأقل من العمال والفلاحين في مجلس الشعب قائلا (مازلنا نتحدث عن مجلس به ٥٠٪ من العمال والفلاحين هما أهلنا بالطبع، لكن مجلس الشعب يجب أن يكون من النخبة السياسية)، وبالطبع رفض الاتحاد هذا التصريح متمسكا بهذا الحق الذي يقوم علي التمييز الإيجابي للطبقات الضعيفة، وهذا حق له وواجب أيضا، ولكن الغريب أن البيان أضاف هجوما غير مبرر علي البرادعي، مثل القول بأنه (موظف دولي جمع الكثير من الدولارات واليورو التي وفرت له حياة الرفاهية بعد عودته إلي مصر محالا إلى المعاش)، والقول بأن (البرادعي بحكم وظيفته تعود علي الأضواء، ونعتقد أنه ربما خوفا من أن تنحسر عنه الأضواء فكر في حيلة عبقرية أن يقدم نفسه للمصريين بعد العودة علي أنه المنقذ ورمز التغيير).. رغم أن البرادعي قال في أحاديثه إنه يرفض فكرة المنقذ أو المخلص تماما.
وعلي عكس هذه المواقف غير الطبيعية يبدو موقف المكتب السياسي لحزب التجمع في ١٠ مارس الماضي نموذجا للموقف الصحيح والمسؤول، فقد رحب التجمع بتصريحات البرادعي وقال إنها (أدت إلي تحريك المياه الراكدة وإشاعة مناخاً من الحيوية السياسية وحالة من الحراك واتجاهاً لتجاوز الجمود الراهن، وجاء رد الفعل لتصريحات البرادعي ليعبر بقوة عن أشواق التغيير لدي المواطنين).
ولكن الحزب رفض بقوة موقفه من الأحزاب السياسية وتجاهله لوجودها ودورها (فلا ديمقراطية بلا تعددية، ولا تعددية من دون أحزاب سياسية– وكل من يهاجم الحياة الحزبية والأحزاب يقف – شاء أو لم يشأ – في معسكر الحزب الواحد وحكم الفرد المطلق، ويمهد الطريق – بوعي أو من دون وعي – لنظام حكم شمولي لا يسود فيه سوى الرأي الواحد والفكر الواحد)، وفي نفس الوقت أقدم الحزب على مبادرة مهمة قائلا (ويوجه حزب التجمع الدعوة للدكتور محمد البرادعي لزيارة مقر الحزب لإجراء حوار معه يمكن أن يتوصل إلي نقاط اتفاق مهمة تصلح لكي تكون أساسا لبرنامج الجبهة الوطنية المقترحة حتي توحد الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية قواها في معركة تعديل الدستور والحد من سلطات رئيس الجمهورية، وتحديد فترة الرئاسة، وحرية ونزاهة الانتخابات، وفرض الإرادة الشعبية والرقابة الجماهيرية علي كل المؤسسات، ونحن نرى أن مثل هذا الحوار يمكن أن يكون مثمرا، وأن يكون تمهيدا لحوار أوسع يشمل كل الأحزاب السياسية وقوى التغيير في المجتمع المصري).
والكرة الآن في ملعب د. محمد البرادعي.

قضية للمناقشة

الـعـلـمـانـيـة هـي الحـل

فريدة النقاش

(إن السلطة متي ما خالطت الدين تحولت العقيدة من رحمة إلي نقمة، وصودرت مصالح العباد لحساب حكام البلاد، لهذا كان فصل الدين عن الدولة خلاصا من الرذائل، مجلبة للفضائل لتبقي للدين قداسته وللحكم عدالته).
هذا هو الاستخلاص الأساسي لكتاب (فاروق القاضي) الجديد (العلمانية هي الحل) وعنوانه الفرعي هو: (من أجل المواطنة الحقة والسلم الاجتماعي) والذي نشرته دار العين وقدم له الدكتور (يحيى الجمل) وتضمن سبعة فصول عن الدين والسياسة، والله بريء من قيصر ومن الدولة، وتعايش الدين والعلمانية في المجتمع، ولا دولة في الدين ولا دين في الدولة، ومرجعية الشريعة اجتهاد في الدين، و(لقوم يتفكرون) ويا ليتهم يذكرون يعرفون لكن يتحايلون، وأخيرا في الختام خير الكلام فيما بين العلمانية والإسلام من وئام، وهذا الاستخلاص الشامل هو حصاد دراسة متأنية لتطور عملية فصل الدين عن الدولة والمعارك التي خاضها التنويريون والعقلانيون من الساسة والفلاسفة والمفكرين في البلدان التي انتصرت فيها العلمانية أو تعرضت للهزيمة.
ورغم أن موضوع الكتاب قديم وقد درسه من قبل باحثون ومفكرون كثيرون لكنه يضيف جديدا لزاوية التفكير بقراءته لتاريخ وتطور المفهوم في كل من الفكر والممارسة في كل من أوروبا وأمريكا والوطن العربي، وهو يذكرنا أنه من بين المتغيرات الاجتماعية التي نشأت عن حكم محمد علي من سوريا إطلاق الحريات الدينية ، هذا الوضع الذي يغري بالمقارنة الآن مع الواقع العربي المعاصر حيث يجري التضييق علي هذه الحريات وملاحقة من يمارسونها باسم الدين ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن شيخ الأزهر الجديد الدكتور (أحمد الطيب) أعلن بعد توليه الموقع مباشرة قبل أيام أنه يضع خطة لمقاومة المد الشيعي رغم أن الأزهر رعي لزمن طويل مسألة التقارب بين الديانات والعقائد، ورغم أن المذهب الشيعي هو مذهب إسلامي وعلينا هنا أن نتذكر ما حدث وما يحدث للمفكرين الأحرار الذين يتصدون لنقد الفكر الديني.
تابع الكاتب ما سماه تغير الأفكار بتغير الزمان تلك التحولات التي عرفتها جماعة الإخوان المسلمين منذ أن قال حسن الهضيبي إن الإسلام لا يفرق بين الدين والدولة، ولا يفصل بين الدنيا والآخرة، وإنما هو دين ودولة وعبادة وقيادة، إلا أنهم وطبقا للظروف عادوا (وطلبوا اعتبارهم هيئة بناء علي نصيحة ثورة ٢٣ يوليو (بألا يرتدوا في الحزبية ويكفي أن يمارسوا دعوتهم الإسلامية)، وسوف نلاحظ أن هذه الاستراتيجية ماتزال قائمة حتي هذه اللحظة في سياسة الإخوان المسلمين، أي الانحناء للعاصفة حينما تشتد ثم الهجوم حينما يضعف الخصم، ولكن عداءهم للعلمانية ثابت ومحاربتهم لها مبدأ من المباديء.
ويفضح الكاتب من سياق كشفه لوهم الماضي الجميل ما زخرت به كتب التراث عن قسوة جباة المال والخراج وجشعهم، ونهب أمراء المؤمنين ونزواتهم إذ تمادوا في شراء الجواري والإنعام علي المريدين حتي أصبح الحصول علي فيئ في البلدان المفتوحة هدف الفتوحات الأساسي وليس نشر الدين.
ومن أيام بني أمية، ثم من أيام بني العباس من بعدهم، كان بيت المال مباحا للملوك كأنه ملك خاص لهم.
وطالما أدى كشف هذه الحقائق إلي صراع مرير مع دعاة الدولة الدينية الذين يتحدثون عن عصر ذهبي وهمي يدعون الناس للعودة إليه، وهو سلاحهم الرئيسي في مواجهة العلمانية التي تشق طريقها رغم كل شيء حتى في أكثر المجتمعات تزمتا وانغلاقا، وذلك بعد أن أثبت تاريخ الصراع بين المقدس الثابت والدنيوي المتغير أنه لا يصح إلا الصحيح لهذا لم يكن العالم المسيحي وحده من اعتنق العلمانية، بل إن العالم الإسلامي هو الآخر قد ثار على دولة الخلافة وتحرر من إمبراطورية الرجل المريض (العثمانية)، ناهيك عن أن الشعب التركي نفسه أسقط الدولة العثمانية وتبني العلمانية، لأنها هي وحدها الحل.. وهي تعني المواطنة والمساواة والديمقراطية معا.
ولطالما اختلفت مع الباحثين والمفكرين الذين استخدموا مصطلح (صحيح الدين) الذي أفاض (فاروق القاضي) في استخدامه مزهوا بالإنجاز الفكري العقلاني التنويري لبعض أعظم علماء المسلمين الأجلاء، ولكنه تجاهل أن هؤلاء جميعا مهمشون حتى الآن من (الفارابي) (لابن رشد) ومن (الرازي) إلي (أبي العلاء)، وأن الموجة الظلامية التكفيرية الوهابية السائدة الآن تنهض علي الدين أيضا وترى أنه الصحيح وكان علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – هو الذي قال (إن القرآن حمال أوجه) لذا أفضل دائما استخدام مصطلح الرؤية النقدية التاريخية للدين بديلا عن مفهوم صحيح الدين حمال الأوجه هذا، وهو المفهوم الذي دعا الباحث للقول عن وقائع وأحداث وأفكار أنها ليست من الإسلام في شيء بينما تدلنا النظرة العلمية الموضوعية المدققة أنها – للأسف الشديد – من الإسلام في أشياء.
يحتاج هذا الكتاب المهم إلى أكثر من قراءة، وإلى عناية فائقة من قبل المنابر الثقافية المختلفة حتي لا يمر مرور الكرام لأنه سيكون أداة جبارة في المعركة الدائرة الآن بين العلمانية والدولة الدينية.

مـا بعـد العلمانيـة وامكانيـة تحقيقهـا فـي عالمنـا العربـي

نجاح العلي

مازلنا في عالمنا العربي بين مؤيد ومعارض ومتحمس وناقم على العلمانية كاسلوب حياة واسلوب حكم في مجتمعات تتميز بالتنوع الديني والمذهبي والفكري والثقافي والاثني.. بينما نجد ان اتجاهات فلسفية وفكرية تتجاوز العلمانية لما بعدها امثال هابرماز ورث وهو الفيلسوف الاول في العالم بعد نيله مؤخرا جائزة كيوتو للفلسفة باشارته الى مجتمع ما بعد العلماني، ومحاولته اشاعة مصطلح (تلسين المقدس) والذي يقصد به ان المفاهيم الحديثة من قبيل المساواة والعدل هي صيغ علمانية لمفاهيم دينية متأصلة وهذا ما نتفق معه ونؤيده ونعتقد بانه الاكسير والحل الناجع للقضاء على الكثير من مشاكلنا وبخاصة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
ومن المهم الإشارة هنا إلى ان العلمانية نشأت في الغرب بشكل طبيعي نتيجة لظروف ومعطيات تاريخية، دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية، خلال قرون من التدريج والنمو، والتجريب، حتى وصلت لصورتها التي هي عليها اليوم.. والعلمانية تعني ببساطة شديدة حرية الاختيار في الشأن الديني على المستوى الفردي.. والفصل بين المؤسسة الدينية والمؤسسات الدنيوية في الشأن العام.. اي بمعنى اخر فصل الدين عن ادارة الدولة.
وتختلف الظروف التي نشأت فيها العلمانية وتكامل مفهومها عبر السنين اختلافا جذرياً عن ظروف البلدان التي جلبت إليها جاهزة متكاملة في الجوانب الدينية والأخلاقية والاجتماعية والتاريخية والحضارية، كما هو الحال في الدول العربية ودول الشرق الاوسط مثل تركيا، فالشرط الحضاري الاجتماعي التاريخي الذي أدى إلى نجاح العلمانية في الغرب مفقود في بعض البلاد الإسلامية، بل فيها النقيض الكامل للعلمانية، ولذلك كانت النتائج مختلفة تماماً.
فقد أشيعت العلمانية في اوربا وانحسر الدين بشكل تدريجي طيلة ثلاثة قرون من الصراع الفكري قام باثارته نيوتن بتفاحته التي اثبتت الجاذبية وغاليليو وتلسكوبه الذي اثبت ان الارض دائرية ومارتن لوثر ومواقفه الجريئة ضد ألوهية وتقديس الكنيسة.
ومنعا لسوء الفهم انا لست ضد تقديس الدين بل ضد تقديس وتأليه رجال الدين.. وهذا ما اشار اليه القرآن الكريم في اكثر من موضع.. والذي اكد على التبصر والتفكر في الامور الدينية والدنيوية والنقاش والمجادلة بالتي هي احسن وفق المعطيات والاستدلالات المنطقية والعقلية لاقامة الحجة على الخصم.
ومن المهم هنا الاشارة الى اتجاهين أدبيين وفكريين في منطقتنا العربية تأثرا بالعلمانية الأول كان يرفض كل ما هو قديم واعتباره من مخلفات عصور الظلام والتخلف، انطلاقا من مقولة هيجل (ان دقة العقل المفهومة التي تتسم بالتفوق قد تجاوزت الدين).. ومقولة ماركس الاكثر تشددا ومصادرة لحريات الاخرين ومقولته الشهيرة التي لا تخلو من الغلو والتشدد (الدين افيون الشعوب) واعتقاده ان الغاء الدين ومنعه شرط ضروري لرفاهية الانسان.. وابرز رجالات هذه الاتجاه (أدونيس) و(البياتي) و(محمود درويش) و(جابر عصفور).
أما الاتجاه الاخر فيسعى الى إعادة قراءة التراث من وجهة نظر عصرية وتأويله وتوظيفه بشكل يحقق مواءمة بين التراث والعصرنة وابرز رجالات هذا الاتجاه (محمد أركون) و (حسين أمين)، و(حسن حنفي) و(محمد عابد الجابري).
والاتجاه الثاني اكثر مقبولية وقدرة على التحقق في عالمنا العربي الذي يتميز بتمسكه الشديد بتراثه وقيمه الدينية والاجتماعية على ان يقود هذا التيار شخصيات دينية وفكرية وادبية لها القدرة على الاقناع بالرجوع الى ادلة وحجج من تراثنا بدل التعكز والاستدلال بمدارس واتجاهات فكرية غربية لاتجد قبولا لدى مواطنينا الذين تتملكهم (فوبيا الغرب) ومؤامراتهم من اجل الاستحواذ على خيراتنا وقيمنا وغزونا ثقافيا وسياسيا.. وابرز مثال حاضر ونموذج يحتذى به حاليا تركيا التي تشترك كثيرا في خصوصياتها مع عالمنا العربي ونجحت فيها العلمانية دون المساس بالحريات الدينية او الاجتماعية بل ان من يقود العلمانية هم حزب اسلامي.